

ممثل يوغوسلافيا إلى الإشتراك في مناقشة المسألة ، دون أن يكون له حق التصويت .

القرار ٥٦٩ (١٩٨٥)

المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥

إن مجلس الأمن ،

إذ يساوره بالغ القلق إزاء تفاقم الحالة في جنوب افريقيا واستمرار المعاناة الإنسانية الناجمة في ذلك البلد عن نظام الفصل العنصري ، الذي يدينه المجلس بشدة ،

وإذ يشعر بالسخط إزاء القمع ويدين الاعتقالات التعسفية للمئات من الأشخاص ،

وإذ يرى أن فرض حالة الطوارئ في ست وثلاثين مقاطعة من جمهورية جنوب افريقيا يشكل تدهورا خطيرا للحالة في ذلك البلد ،

وإذ يرى أن ممارسة حكومة جنوب افريقيا لأعمال الاحتجاز دون محاكمة ولأعمال التشريد الإجبارية وكذلك التشريعات التمييزية السارية ، هي أمور غير مقبولة على الإطلاق ،

وإذ يعترف بشرعية تطلعات جميع سكان جنوب افريقيا إلى التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وإقامة مجتمع موحد غير عنصري وديمقراطي ،

وإذ يعترف كذلك بأن السبب الفعلي للحالة في جنوب افريقيا يكمن في سياسة الفصل العنصري والممارسات التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ،

١- يدين بشدة نظام الفصل العنصري وكذلك كل السياسات والممارسات الناشئة عنه ؛

٢- يدين بشدة الاعتقالات الجماعية وعمليات الاحتجاز التي لجأت إليها حكومة بريتوريا مؤخرا وعمليات القتل التي ارتكبت ؛

٣- يدين بشدة إعلان حالة الطوارئ في المقاطعات الست والثلاثين التي فرضت فيها ويطالب برفعها فوراً ؛

٤- يطلب إلى حكومة جنوب افريقيا أن تطلق فوراً ودون شروط سراح كل المسجونين والمعتقلين السياسيين ، وفي مقدمتهم ، السيد نيلسون مانديلا ؛

٥- يؤكد من جديد أن السبيل الوحيد إلى الحل هو القضاء النهائي على الفصل العنصري وإقامة مجتمع حر ومتحد وديمقراطي في جنوب افريقيا على أساس الاقتراع العام ؛

٦- يحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير ضد جنوب افريقيا من قبيل ما يلي :

(أ) وقف كل استثمار جديد في جنوب افريقيا ؛

(ب) حظر بيع الكروجيراندات وجميع قطع النقود الأخرى المضروبة في جنوب افريقيا ؛

(ج) فرض قيود على الألعاب الرياضية والعلاقات الثقافية ؛

المجلس بالنيابة عن أعضاء المجلس البيان
التالي (٣٨) :

"علم أعضاء مجلس الأمن بقلق
شديد اعتزام السلطات في جنوب
افريقيا القيام في وقت قريب بتنفيذ
حكم الإعدام المفروض على السيد
ماليسلا بنجامين مولويز .

"ويشير أعضاء المجلس إلى قرار
المجلس ٥٤٧ (١٩٨٤) ، الذي يطلب إلى
سلطات جنوب افريقيا ، في جملة
أمور ، عدم تنفيذ إعدام السيد
مولويز .

"ويحث أعضاء مجلس الأمن مرة
أخرى سلطات جنوب افريقيا على إلغاء
حكم الإعدام الصادر على السيد
مولويز ، اقتناعا منهم بأن تنفيذ
هذا الإعدام ، فضلا عن كونه تحديا
مباشرا لقرار مجلس الأمن المذكور
أعلاه ، سيسفر عن مزيد من التدهور في
حالة شديدة الخطورة بالفعل" .

وفي الجلسة ٢٦٠٣ المعقودة في
٢١ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، شرع المجلس في
مناقشة البند المعنون "مسألة جنوب
افريقيا" .

وفي الجلسة ذاتها ، وبعد إجراء
مشاورات مع أعضاء المجلس ، أدلى رئيس
مجلس الأمن بالنيابة عن المجلس بالبيان
التالي (٣٩) :

(د) إيقاف قروض التصدير المضمونة ؛

(هـ) حظر أي تعاقد جديد في المجال
النووي ؛

(و) حظر أي بيع لمعدات الحاسبات
الالكترونية التي قد يستعملها الجيش
والشرطة في جنوب افريقيا ؛

٧- يثني على الدول التي اتخذت
بالفعل تدابير طوعية ضد حكومة
بريتوريا ، ويرجو منها أن تقوم على
الفور باتخاذ ترتيبات جديدة ، ويدعو
الدول التي لم تقم بذلك بعد إلى الاقتداء
بها ؛

٨- يرجو من الأمين العام أن يرفع
إلى مجلس الأمن تقريراً عن تنفيذ هذا
القرار ؛

٩- يقرر إبقاء المسألة قيد النظر
والانعقاد من جديد بمجرد أن يصدر الأمين
العام تقريره ، وذلك للنظر في التقدم
المحرز في تنفيذ هذا القرار .

اعتمد في الجلسة ٢٦٠٢
بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل
لا شيء وامتناع عضوين
(المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
والولايات المتحدة
الأمريكية) عن التصويت .

مقررات

· S/17408 (٣٨)

· S/17413 (٣٩)

في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٥ ، بعد إجراء
مشاورات مع أعضاء المجلس ، أصدر رئيس